الأمن الاجتماعي في فكر ابن خلدون "رؤية لحفظ تماسك المجتمعات العربية في الوقت الحاضر"

الملخص:

هدفت الدراسة تحليل أهم مقومات الأمن الاجتماعي وفق رؤية العلامة عبد الرحمن ابن خلدون من خلال العودة إلى الجذور التاريخية لفهم الظواهر الاجتماعية في ضوء مخرجات الفكر الاجتماعي الذي قدمه هذا العلامة، بحثا في فهم مجريات الواقع والتشابه مع العوامل التي قد تقود إلى التفكك الاجتماعي في المجتمعات العربية اليوم من خلال رؤية ابن خلدون لأهمية وقوة النظام الاقتصادي ونظام العدالة ومنظومة التربية والتعليم السليمة في حفظ سلامة الدولة والمجتمع من عوامل التفكك والوصول إلى مرحلة الانهيار.

مقدمة:

كان الأمن وما زال هاجساً شاغلاً للأفراد والجماعات والأمم، يسعون لتحقيقه بشتى الوسائل والسبل، كونه العامل الأساس لحفظ الوجود الإنساني، ولذلك فلا بقاء لمجتمع متين البنية، مزدهر النمو، ومستقر الأوضاع، إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية والتغلب على العوز والمرض والجهل، ولكي تتحقق هذه الأهداف، كان لا بد من تحقيق الأمن الاجتماعي، كما أن الأمن السياسي والأمن الاقتصادي لا يمكن تحقيقهما بمعزل عن الأمن الاجتماعي (العمري، ٢٠٠٩، ٢).

لذلك كله فقد كان الأمن من وجهة نظر الإسلام ضرورة من ضرورات الحياة، فقد اعتبر الإسلام حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض من المقاصد الشرعية، فالأمن للإنسان بمنزلة غذائه وكسائه ومسكنه، ولهذا فقد امتن الله تعالى على القرشيين أن منحهم الأمن فقال عز وجل: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ *الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ) (قريش:٣-٤) إن الشعور بالأمن و الاطمئنان أمر مطلوب لتحقيق التقدم والازدهار في جوانب الحياة الأخرى، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية، ولذلك تسعى المجتمعات الإنسانية منذ القدم على اختلاف معتقداتها وتوجهاتها ومستوياتها الحضارية إلى توفير الأمن، ولا يقلقها شيء قدر ما يقلقها زعزعة أمنها واستقراره.

ولقد أسهمت الشريعة الإسلامية بما اشتملت عليه من أحكام في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال حفظ النفس البشرية، وتحريم إزهاقها والاعتداء عليها، معتبرة أن قتل فرد من أفرادها هو قتل لجميع المجتمع، يقول تعالى: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا

وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا)(المائدة:٣٢)، كما حفظت الشريعة الأعراض ونهت عن التطاول عليها، وحرمت الزنا واعتبرته فاحشة وجريمة منكرة يعاقب عليها مرتكبها قال تعالى: (وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلاً)(الإسراء:٣٢)، وحفظت الشريعة مال الإنسان، ومنعت السرقة وآكل أموال الناس بالباطل، قال تعالى: (وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)(البقرة:١٨٨)، كما حفظت الشريعة عقل الإنسان من خلال تحريم المسكرات والمخدرات فقال عز من قائل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)(المائدة:٩٠). (التميمي، والتميمي، ٢٠١٢، ١٣)

والمتأمّل في نصوص المقدمة التي وضعها العلامة ابن خلدون يلاحظ أن مصطلح العمران الذي سمى به ابن خلدون العلم الذي توصل إليه، مصطلح مركب يتسع مجاله الدلالي ليشمل معاني متعددة متشابكة تكسبه قوة دلالية معرفية هامة، وقد ربطه ابن خلدون بمجموعة من القضايا مركزها هو الإنسان وأحواله المختلفة، حيث أشار فيه ابن خلدون إلى قضايا تتعلق بالأحوال والطبائع الإيجابيّة: كالتمدن، العزّة، الاستخلاف، المصلحة، التآنس، الحضارة، العلوم، الصنائع، الكسب وغيرها، وأخرى سلبيّة مثل: القلّة، الذلّة، التوحّش، العصابات، الخراب، السكون، الفساد، التبدّل، الترف، الاختلال وغيرها من المعاني التي تدخل في التحليلات والتفسيرات النظريّة للقضايا التي عالجها علم العمران. (دوفاني، ٢٠١٥)

لقد ركز ابن خلدون في دراسته ظاهرة التغيير الاجتماعي التي تنشأ داخل المجتمع على مجموعة من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، لأن التغيير حسب رأيه لا يأتي من فراغ إنما هناك عدة محددات تتفاعل فيما بينها تدفع أبناء المجتمع إلى التفكير بالخروج على الأنماط السائدة، حتى يصبح التغيير أمراً لا بديل عنه، ولذلك فإن هذه الظاهرة لا يمكن معرفتها ودراستها بمعزل عن تلك العوامل والأسباب والمحددات. وهذه العوامل هي السبب الرئيسي للواقعة السياسية، وهذا يعني أن الواقعة ليست وليدة ذاتها، بل هي نتائج أسباب خارجة عنها. وأن الأطروحات والآراء الواردة في كتاب المقدمة لم تكن مفردات سائبة، وإنما كان يجمع بعضها إلى بعض نظام فكري متماسك، يستند إلى تعليل وتحليل فلسفي لمختلف الظواهر الاجتماعية. (العجيلي، ٢٠١٨)

لقد أصبح الأمن الاجتماعي مادة علمية ذات قيمة إنسانية وحضارية، تناقلها المفكرون والمتخصصون والعاملون في الحقل الاجتماعي في كتاباتهم، ومؤتمراتهم الفكرية، حتى بات من الملاحظ اليوم، أنه لا يخلو مجتمع من الدعوة للمطالبة بتوفير الأمن الاجتماعي للمواطن. وبعد أن كان مدلول المصطلح منحصراً في جانب الأمن

المضاد للخوف والفزع، فإن هذا المصطلح اتسع ليشمل مفاهيم ومضامين متعددة وجديدة، تتداخل مع مجمل أوضاع الحياة ليشمل الإصلاح الاجتماعي والسياسي، وتحقيق العدل والمساواة والحرية، والكفاية الاقتصادية وغيرها من القضايا الملحة ذات العلاقة التي يحتاج إليها الفرد في حياته اليومية.(التميمي، والتميمي، ٢٠١٢)

وبات موضوع الأمن الاجتماعي من الموضوعات الجديرة بالدراسة في عالم تتنازعه التيارات الإيديولوجية المختلفة، وتهيمن عليه سياسة القطب الواحد التي تحاول فرض قوانينها وثقافتها مما أفرز اتجاها متطرفا قد يكون إحدى أدوات العولمة أو أداة مناهضة لها لكنها غير قادرة على تلمس طريقها فجاء مسلكها لا إنسانيا، وفشلت تقارير التنمية البشرية التي حاولت تسليط الضوء على حجم المشكلة وأخطارها في التأثير على مجرى السياسات الدولية الخاضعة للغة السوق والمصلحية على حساب أمن الأفراد والشعوب.(الباشا، ٢٠٠٦)

مشكلة الدراسة:

وفقاً لتقرير لجنة الحماية الاجتماعية بالأمم المتحدة أن نحو 5,1 مليار شخص يفتقرون إلى الأمن الاجتماعي الكافي أو الحماية الاجتماعية في أنحاء العالم (تقرير لجنة الحماية المدنية، ٢٠١١)، وهذا يعنى انه من بين كل سبعة أشخاص في العالم أكثر من خمسة يفتقرون إلى الضمان الاجتماعي الكافي، وهو ما دفع فريقاً رفيع المستوى بالأمم المتحدة إلى الدعوة لضمان الدخل والخدمات الأساسية للجميع ليس فقط كوسيلة لضمان السلام والاستقرار بل لتعزيز نمو الاقتصاد (لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ٢٠١٠).

ومن خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة وجد ندرة في الدراسات التي تناولت موضوع الأمن الاجتماعي في البلدان العربية في ضوء الرجوع إلى الفكر التربوي في الفترات التاريخية السابقة، ومنه هنا جاءت هذه الدراسة التي تمثلت مشكلتها في تدني مستوى الأمن الاجتماعي خاصة في ظل التحديات والمتغيرات المتسارعة التي تعيشها البلدان العربية بصفة عامة.

أسئلة الدراسة:

١. ما الإطار المفاهيمي للأمن الاجتماعي؟
٢. ما أبرز أسس ومقومات الأمن الاجتماعي؟
٣. ما رؤية ابن خلدون للأمن الاجتماعي ومقوماته وكيفية تطبيقها في الواقع المعاصر؟

أهداف الدراسة:

١. تعرف الإطار المفاهيمي للأمن الاجتماعي.

٢. تعرف أبرز أسس ومقومات الأمن الاجتماعي.

٣. تحليل رؤية ابن خلدون للأمن الاجتماعي ومقوماته وكيفية تطبيقها في الواقع المعاصر.

أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من عدة اعتبارات أهمها ما يلي:

١. ندرة الدراسات التي تناولت الموضوع – حسب اطلاع الباحث – في البلدان العربية.

٢. إثراء المكتبة العربية حول موضوع الأمن المجتمعي.

٣. تعدد التحديات التي تواجه الأمن الفكري في الوقت الراهن وضرورة العمل على مواجهتها.

٤. ثراء الفكر التربوي لعلماء المسلمين الأوائل مما يتطلب الرجوع لهذا الفكر ومحاولة الاستفادة منه في تعديل الواقع وتطويره.

٥. فتح المجال أمام الباحثين لدراسات أخرى مرتبطة بمجال الدراسة الحالية.

مصطلحات الدراسة:

الأمن الاجتماعي:

يعرف بأنه: "الاستعداد والأمان بحفظ الضرورات الخمس من أي عدوان عليها، فكل ما دل على معنى الراحة والسكينة، وتوفير السعادة والرقي في أي شأن من شؤون الحياة فهو أمن" (الهويمل، د.ت، ٢٩).

كما يعرف بأنه: " هو اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه وعقله وأهله وسائر حقوقه، وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي، في داخل بلاده ومن خارجها، ومن العدو وغيره، ويكون ذلك على وفق توجيه الإسلام وهدي الوحي، ومراعاة الأخلاق والأعراف والمواثيق" (الخادمي، د.ت، ١٦).

الدراسات السابقة:

١. دراسة العازمي (٢٠١٦): هدفت تعرف العلاقة بين استراتيجيات المواجهة والقلق الاجتماعي والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلاب بالمرحلة الثانوية بالكويت، وبحث الفروق بين كل من النوع (ذكور / إناث)، والتخصص (علمي / أدبي)، ونوع التعليم (حكومي / خاص) في استخدام استراتيجيات المواجهة والقلق الاجتماعي والتحصيل الدراسي، وكذلك التعرف على أكثر الاستراتيجيات استخداما وأقلها استخداما، وتكونت عينة البحث من (٧٠) طالبا وطالبة، وتوصلت النتائج إلي أنه لم توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلاب والطالبات في استراتيجيات المواجهة، كما لم توجد فروق دالة إحصائيا بين طلاب وطالبات القسم العلمي والأدبي في استراتيجيات المواجهة المتمركزة حول المشكلة، بينما وجدت فروق دالة إحصائيا بين طلاب وطالبات القسمين في استراتيجية المواجهة المتمركزة على الانفعال لصالح القسم العلمي، كما وجدت فروق دالة إحصائيا بين القسمين في الدرجات الكلية لاستراتيجية المواجهة لصالح القسم العلمي، ومع ذلك لم توجد فروق دالة إحصائيا بين طلاب المدارس الحكومية والخاصة في استراتيجيات المواجهة، كما لم توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلاب والطالبات في درجات القلق الاجتماعي (قلق المواجهة وقلق التفاعل والدرجة الكلية للقلق)، كذلك لم توجد فروق دالة إحصائيا بين القسمين العلمي والأدبي، كما لم توجد فروق دالة إحصائيا بين المدارس الحكومية والخاصة في القلق الاجتماعي، ومع ذلك وجدت فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث لصالح الإناث، كما وجدت فروق غير دالة إحصائيا بين التخصصين العلمي والأدبي والمدارس الحكومية والخاصة في التحصيل الدراسي، كما أسفرت النتائج عن وجود معاملات ارتباط سالبة ودالة إحصائيا بين استراتيجيات المواجهة المتمركزة على المشكلة وكل من قلق المواجهة وقلق التفاعل والدرجة الكلية للقلق الاجتماعي، كذلك وجد ارتباط موجب ودال إحصائيا بين استراتيجيات المواجهة (البعد الأول والثاني والدرجة الكلية) والتحصيل الدراسي، ووجد ارتباط سالب ودال إحصائيا بين القلق الاجتماعي (البعد الأول والدرجة الكلية) والتحصيل الدراسي، بينما وجد ارتباط غير دال بين القلق الاجتماعي (البعد الثاني والتحصيل الدراسي).

٢. أجرى كل من أوزكا وجول (Ozkan and Gul, 2016) دراسة هدفت إلى التعرف على أعراض الإحباط والقلق الاجتماعي لدى الأطفال الذين يعانون من السمنة في تركيا. تكونت عينة الدراسة من (٨٠) فرداً من الذكور والإناث غير المصابين بالسمنة، وعينة أخرى مكونة من (٨٢) من الأفراد (الذكور والإناث) المصابين بالسمنة، تراوحت أعمارهم من (٩) سنوات إلى (١٧) سنة ومن النوع ين، وبلغ مؤشر كتلة الجسم لديهم (٢٧,٤٧). استخدم الباحثين مقياسين للقلق

الاجتماعي وللإحباط، وأظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستويات القلق الاجتماعي لدى الأفراد (الذكور والإناث) المصابين بالسمنة، بينما لم توجد مستويات مرتفعة من القلق الاجتماعي لدى الأفراد الغير مصابين بالسمنة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق تُعزى للجنس في مستوى القلق الاجتماعي بين الأفراد المصابين بالسمنة.

٣. قدم الركيبات (٢٠١٥) دراسة هدفت التعرف إلى درجة الرهاب الاجتماعي وعلاقتها بمستوى التحصيل الدراسي و النوع لدى طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن. تكونت عينة الدراسة من (١٠٥) طالباً وطالبة من مديرية تربية البادية الجنوبية في الأردن، واستخدم الباحثان مقياس ليبوتز للرهاب الاجتماعي (Liebowitz, 1987). أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة المئوية للرهاب الاجتماعي لدى أفراد العينة بلغت (١٥,٢)، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجة الرهاب الاجتماعي ومستوى التحصيل الدراسي، ووجود فروق بين أفراد العينة في درجة الرهاب الاجتماعي تعزى للجنس ولصالح الإناث.

٤. قام الحجري (٢٠١٤) بدراسة هدفت التعرف إلى بعض سمات الشخصية وعلاقتها بالرهاب الاجتماعي طلبة جامعه نزوى في سلطنة عمان، تكونت عينة الدراسة من (٢٩٠) طالباً وطالبة، استخدم الباحثان مقياس قائمة العوامل الخمسة الكبرى (NEO-FFI-S) لكوستا وماكري (Costa and Mccrae) والتي تكونت من (٤٢) فقرة، أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الرهاب الاجتماعي لدى طلبة جامعه نزوى كان منخفضاً، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) بين الذكور والإناث في جميع أبعاد مقياس الرهاب الاجتماعي.

٥. دراسة التميمي والتميمي (٢٠١٢): هدفت هذه الدراسة إلى بيان الرؤية الإسلامية لمصطلح الأمن الاجتماعي من خلال التعريف بالمصطلح، وتأصيله الشرعي من خلال الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه الإسلامي، وبيان أهم الأسس والمقومات للأمن الاجتماعي، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وكان أبرز النتائج: الأمن الاجتماعي هو الطمأنينة والسكون في الأنفس وفي جميع شؤون الحياة، أن من أعظم أسباب وركائز الأمن هو الإيمان، إذ به يتم الأمن الروحي الذي هو من أهم مقومات الأمن الاجتماعي، يقوم الأمن الاجتماعي على جملة من المبادئ والأسس أهمها العدل والمساواة والحرية والقوة والحزم في تطبيق القوانين والعقوبات، أن الإسلام بنظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري يقدم لنا أفضل نموذج لتحقيق الأمن الاجتماعي، وانتهت الدراسة بجملة من التوصيات من أبرزها: التعاون بين المؤسسات التربوية

والاجتماعية والإعلامية لترسيخ ثقافة الأمن في نفوس الأفراد وتربيتهم تربية إسلامية صالحة لتحقيق الطمأنينة والاستقرار في المجتمع.

٦. أشارت دراسة خزام (٢٠١١) إلى أن المرأة تعاني من التمييز النوعي ويرجع ذلك لعدم شعورها بالأمن الاجتماعي وإعاقة حصولها على حقوقها واستقلالها الذاتي وانخفاض الرضا الوظيفي لديها، كذلك حرمان المجتمع من جهود نصف أعضائه، كما أكدت الدراسة على ضرورة توفير الأمن الاجتماعي للمرأة، من خلال المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، وأشارت إلى ضرورة تفعيل تطبيق المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان لتوفير الأمن الاجتماعي للمرأة، وأكدت على ضرورة قيام المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بأجراء تعديلات وتطوير السياسات والبرامج الخاصة بهم لتمكين المرأة من إشباع احتياجاتها وتحقيق الأمن الاجتماعي لها.

٧. وهدفت دراسة المومني وجرادات (٢٠١١) إلى الكشف عن مستويات القلق الاجتماعي لدى الطلبة الجامعيين، تكونت عينة الدراسة من (٧٢٩) طالباً وطالبة من الجامعة الأردنية، أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة انتشار القلق الاجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة قد بلغت (١٧,٧%). كما أظهرت نتائج أن نسبة انتشار القلق الاجتماعي بين الإناث أعلى من الذكور؛ وبين الطلبة الذين آبائهم وأمهاتهم مستواهم التعليمي ثانوي فما دون أعلى من الطلبة الذين آبائهم وأمهاتهم مستواهم التعليمي كلية فأعلى؛ وبين الطلبة الذين يأتون من أُسر كبيرة أعلى من الطلبة الذين يأتون من أسر متوسطة أو صغيرة؛ وبين الطلبة الذين يأتون من أُسر دخلها منخفض أعلى من الطلبة الذين يأتون من أسر دخلها متوسط أو مرتفع؛ وبين الطلبة الذين تخرّجوا من مدارس حكومية أعلى من الطلبة الذين تخرّجوا من مدارس خاصة. ولم تظهر هناك فروق في نسب انتشار الرهاب الاجتماعي تعزى إلى المستوى الدراسي أو الترتيب الولادي أو مكان الإقامة.

٨. كما أجرى روزنثل (Rosenthal, 2009) دراسة هدفت إلى الكشف عن مستوى استخدام الإنترنت وارتباطه بالرهاب الاجتماعي، تكونت عينة الدراسة من (١٢٥) مشتركاً، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائيا بين مستوى استخدام الانترنت وارتباطه بالرهاب الاجتماعي على مقياس ليوتيز، مما يؤكد أن الأفراد الذين يعانون من القلق الاجتماعي يستخدمون الانترنت كوسيلة لزيادة التفاعل الاجتماعي لديهم في الواقع الافتراضي، بعيداً عن العالم الواقعي.

٩. استهدفت دراسة مصطفى (٢٠٠٨) توضيح مفهوم التربية الأمانية في الإسلام، وإبراز أهداف هذه التربية، وكذا الوقوف على الأبعاد التربوية للأمان في جوانب

الحياة المختلفة، وبيان المؤسسات التربوية المسئولة عن تعزيز الأمان، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. واقتصرت الدراسة على تربية الأمان في الشخصية الإسلامية في ضوء الأصول الإسلامية الثابتة، كما اقتصرت على التربية الأمانية في المجال الديني والاقتصادي والاجتماعي، على اعتبار أنها الأسس الثابتة للحياة المعاصرة، واقتصر الباحث على القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال العلماء والمفسرين التي تركز على جانب التربية الأمانية في إطار هذه المجالات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: مفهوم التربية الأمانية في الإسلام لا يخرج في طبيعته عن مفهوم التربية الإسلامية، فالتربية الأمانية جزء لا يتجزأ من التربية الإسلامية، العلاقة بين التربية والأمان علاقة ارتباطية، فلا أمان بدون تربية تحقق مقوماته في النفس البشرية وتحافظ على دوامه، ركزت التربية الأمانية في الإسلام على تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والخاصة، والتي تتكامل فيما بينها من أجل بناء الإنسان الذي يتمتع بالقدر الكافي من الأمان الذي يحقق له الاستقرار والسعادة الدنيوية والأخروية، عرضت الدراسة لنماذج من أساليب التربية الأمانية في الإسلام والتي سعت إلى تحقيق أهدافها من خلال هذه الأساليب التربوية المؤثرة.

١٠. استهدفت دراسة العنزي (٢٠٠٤) معرفة أهمية الأنشطة الطلابية في بناء الشخصية السوية لطلاب التعليم الثانوي بما يؤثر على أمن المجتمع، واستعمل الباحث استمارة الوضع الاجتماعي للأسرة قام بتقسيمها إلى قسمين، قسم يحتوي بيانات عن العينة والقسم الآخر عن المستوى الاجتماعي للأسرة، طبق الباحث مقياس الأمن النفسي، وتكونت العينة من (١٦٠) طالبا، واستخدم الباحث أسلوب تحليل العناصر، واختبار شيفيه البعدي، واختبار التباين الأحادي، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في الأنشطة الطلابية المختلفة وبين غير المشاركين في مستوى الشعور بالأمن النفسي لصالح الطلاب المشاركين في الأنشطة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق وجود بعض الدراسات التي اهتمت بالأمن الاجتماعي والتي أكدت ضرورته كما بينت أثره الإيجابي في علاقته ببعض المتغيرات ولدى بعض الفئات كالمرأة أو طلاب مرحلة دراسية معينة، كما وجدت بعض الدراسات التي تناولت القلق الاجتماعي باعتباره من الآثار الأساسية المترتبة على غياب الأمن الاجتماعي، والتي بينت خطورة القلق الاجتماعي والآثار السلبية المترتبة عليه وعلاقته التأثيرية ببعض المتغيرات، كما يتضح أنه لا توجد دراسات اهتمت بربط الأمن المجتمعي

بالتراث الفكري وهو ما يميز الدراسة الحالية من خلال تناولها لرؤية ابن خلدون للأمن الاجتماعي وآليات النهوض في الواقع المعاصر في ظل ما يواجهه تحديات، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات في التأصيل لبعض المفاهيم النظرية.

الإطار المفاهيمي للبحث:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الاجتماعي:

مفهوم الأمن الاجتماعي:

تجدر الإشارة إلى أنه لم تتفق الدراسات على تعريف بصياغة محددة لمفهوم الأمن الاجتماعي، وأن القصور الوارد في العديد من التعريفات قد يتمثل في عدم شمول المفهوم لجميع جوانب الحياة التي يعيشها الفرد، فبعض الباحثين قد يحصر مدلول المفهوم في جانب واحد من جوانب الحياة، وغيره قد يقصي الجانب المادي والممارسات الحياتية ويكتفي بالروح المعنوية والحالة الشعورية السائدة في المجتمع، وهناك من يغلب النظرة الأحادية، ويحمل الفرد أو المجتمع تلك المسؤولية، ومنهم من يهتم في تعريف الأمن الاجتماعي بالجانب التنظيمي، وعناية النظام الدولي بالبعد الجنائي وحماية الأفراد من أي اعتداء يحتمل وقوعه عليهم(آل عيون، ١٩٨٥)

رُبط مفهوم الأمن الاجتماعي بإشباع الحاجات الإنسانية، وقد ظهر في فترة أوائل السبعينات من الألفية الماضية عندما سادت مفاهيم التنمية وأصبحت معظم الدول التي نالت استقلالها من الاستعمار تسعى لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي و التنمية، مما استلزم مفهوما جديدا للأمن يشمل كل الظواهر والتطورات الجديدة، فقد جاء في تعريف لجنة الأمن الإنساني للأمم المتحدة أن الأمن يعنى حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقي من حقوق وحريات الإنسان والتخلص من كافة ما يهدد امن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي على كل المستويات: المحلية والإقليمية و العالمية، ويؤكد هذا المفهوم للأمن روبرت مكنمارا أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، و ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. (المدني، ٢٠١٣).

ويعرف الأمن الاجتماعي بأنه حاله تتوافر فيها الحماية والأمان والطمأنينة للفرد والجماعة معاً (البناء، ٢٠٠٥).

وهو كل ما يطمئن الفرد به على نفسه وماله ويضمن الشعور بالطمأنينة وعدم الخوف والاعتراف بوجوده وكيانه ومكانته بالمجتمع (الهيتي، ٢٠٠٧، ٤).

ويعرف بأنه:" سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة " (الحسن، ١٩٨٥، ٢٣).

ويعرف الأمن الاجتماعي بأنه نشاط حياتي يعبر عن حاله من الإحساس أو الشعور أو الاحتياج لمجموعة من الضمانات تحقق الأمن والأمان للإنسان في يومه وغده وهذه الضمانات تتمثل في الآتي (عفيفي، ٢٠٠٢).

- توفير التعليم الأساسي الملائم
- توفير الرعاية الصحية المناسبة
- توفير الخدمات الثقافية والاجتماعية
- توفير المسكن الملائم
- توفير خدمات الأمن والعدل
- توفير خدمات الأمن الغذائي
- توفير التأمينات الاجتماعية

ويبدو للباحثين أن هناك تلازم ما بين لفظ " الأمن " ولفظ " الاجتماعي " ذلك لأن الأمن في فلسفة التشريع الإسلامي لا يكون إلا اجتماعياً، ويستحيل أن تقف حدوده عند حدود الفرد دون الاجتماع الشامل للأفراد ضمن الجماعة، إذ الإسلام دين الجماعة، وفلسفته التشريعية جمعت بين المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية بحيث لا تتغوّل واحدة على الأخرى، وعليه فإن أي اختلال في الأمن الاجتماعي يترتب عليه زوال أمن الفرد، وقد عبّر الماوردي (١٩٧٣)، عن هذه الحقيقة عندما اشترط لصلاح الدنيا انتظام أمور جملتها، وانتظام ما يصلح به كل واحد من أهلها، لأنه لا صلاح لأحدهما إلا بصاحبه.

ويعد أدق مفهوم للأمن الاجتماعي بصفة عامة هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ} (سورة قريش، الآيات: ٢ – ٤).

أهمية الأمن الاجتماعي للفرد:

تتضح أهمية الأمن الاجتماعي في ضوء عدة اعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

١. الحاجة إلى الأمن الاجتماعي من أهم الحاجات الاجتماعية والنفسية للفرد

٢. الأمن الاجتماعي هو الوسيلة الأساسية للنمو النفسي والتوافق الاجتماعي مع الآخرين.

٣. الحاجة إلى الأمن الاجتماعي هو محرك الفرد نحو السلوك الايجابي ويرتبط ارتباط وثيق بالمحافظة على البقاء والاستمرار.

٤. وتتضمن الحاجة إلى الأمن الاجتماعي إلى شعور الفرد انه يعيش في بيئة صديقة آمنه مشبعة للحاجات مع ارتباطه بالآخرين وشعوره بحبهم واحترامهم وتقبلهم له في الجماعة.

٥. يوفر الأمن الاجتماعي الشعور بالاستقرار الأسرى والتوافق الاجتماعي

٦. يساعد الأمن الاجتماعي بتوفير شعور الاستقرار في سكن مناسب مستقر ومورد رزق دائم.

٧. يوفر الأمن الاجتماعي إحساس الفرد بالأمن الصحي والنفسي والمادي وتجنب الخطر والتزام الحذر والقدرة على التعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية.

٨. يوفر الأمن الاجتماعي للفرد الشعور بالثقة والاطمئنان والأمن والأمان.

ولذلك يعتبر تحقيق الأمن الاجتماعي إحدى مداخل تحقيق الرعاية المقدمة من الدولة والتي تتبلور في الأمن الاجتماعي – مدخل السعادة – مدخل الافضليات – مدخل الرفاة الاجتماعي – مدخل العدالة الاجتماعية (خليل، ٢٠١٠).

وسائل تحقيق الأمن الاجتماعي:

تنقسم وسائل تحقيق الأمن الاجتماعي إلى قسمين رئيسين كالتالي (زهران، ١٩٨٨):

أولا: وسائل معنوية:

وهى التي تعتمد على التوجيه العام والتربية الرشيدة والفكر السليم والإرشاد الدائم والدعوة إلى الخير وغرس القيم الأخلاقية الفاضلة وإصدار التشريعات والأنظمة التي توضح حقوق الأفراد وواجباتهم التي ستحل بمن يخالف أو يخرج عنها، ويأتي الإيمان والعقيدة في قمة هذه الوسائل المعنوية

ثانياً: وسائل مادية:

وتتمثل في الأجهزة والمؤسسات والوزارات التي تنشئها الدولة لرعاية الأفراد وتوفير الأمن الاجتماعي لها والحفاظ عليه ومراقبة الأنشطة التي تخل به وملاحقة الأفراد والفئات الذين يخرجون عليه، ومما لاشك فيه أن امن الفرد لا يمكن تحقيقه إلا من خلال رعاية عدد من المؤسسات الاجتماعية والتربوية أهمها الأسرة التي تمثل خط الدفاع الأول للأبناء.

أسس الأمن الاجتماعي ومقوماته:

حتى تبنى النفوس بناءً قوياً، ويحقق منها الهدف المنشود، وهو الوصول إلى الأمن الاجتماعي، وضع الإسلام جملة من الأسس والمبادئ لتحقيق هذا البناء، وأهم هذه الأسس (التميمي، والتميمي، ٢٠١٢، ١٤):

١. الإيمان بالله تعالي:

إن التصديق بالله عز وجل وبما جاء من عنده على ألسنة رسله والإيمان بهم جميعاً، وبكتب الله المنزلة، وملائكته، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره، يحدث في النفس الأمن والطمأنينة، وذلك لما يحدثه هذا الإيمان من تصور كامل للدنيا والآخرة، وإن المتتبع لآي القرآن في هذا الجانب يجد ذلك واضحاً جلياً، فالكافر يعيش عيشة منغصة لا أمن فيها ولا أمان، أما المؤمن فهو يعيش في أمن وطمأنينة، يعبد الله وهو آمن لا يخاف على دينه، ولا على نفسه، ولا ماله ولا عرضه، ولا عقله، لا بل يتعدى الأمن من الدار الدنيا إلى الأمن في الدار الآخرة (ابن تيمية، ٢٠٠٤، ج١١، ٢٣٥).

يقول تعالى: (قُلْنَا اهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)(البقرة:٣٨)

ويقول – أيضاً –: (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ، وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)(البقرة:١١٢)

فقد رتب الله تعالى – الجزاء على العمل، وجعل استحقاق الأمن الموفور الذي لا يساوره خوف أو يعكره حزن مشروط بالإيمان بالله والإخلاص في عبوديته وامتثال أوامره ونواهيه.

٢. العدل:

الأمن غاية العدل، والعدل سبيل الأمن، إن شعار النظام الإسلامي والديانات السماوية السابقة كلها العدل، قال تعالى:(لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) (الحديد:٢٥)

وقد حققت الشريعة هذا المبدأ في مختلف جوانبها فلا فرق بين عربي ولا أعجمي، ولا أبيض على أسود، فميزان التساوي بينهم هو تقوى الله وخشيته، وقد خطب رسول الله ﷺ الناس يوم فتح مكة فقال: (يا أيها الناس إن الله قد أذهب عنكم عصبية الجاهلية وتعاظمها بآبائها، فالناس رجلان: بر تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله، والناس بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب، قال الله: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)(الحجرات:١٣)) (الترمذي، ١٩٧٥، رقم ٣٣٢٤).

ويكون العدل بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي أسهمت في إعطاء الحقوق لأصحابها وتنظيم العلاقات بين الناس، والعدل بينهم في المعاملة، وعدم المفاضلة والتمييز بينهم تبعاً للهوى والمصلحة، ولقد صرح النبي – صلى الله عليه وسلم – بالمساواة المطلقة أمام الأحكام الشرعية فقال تعالى (يا أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ألا هل بلغت؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فليبلغ الشاهد الغائب) (ابن حنبل، ٢٠٠١، رقم ٢٣٣٥٦) فالجميع سواء أمام شرع الله، والعدل من وظائف الدولة الإسلامية، وقد جعل القاضي أبو يعلى هذا الاختصاص في نوعين (أبو يعلى، ١٩٨٦، ٢٩):

أ- تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين حتى تظهر النصفية.

ب- إقامة الحدود لتصان محارم الله عن الانتهاك، وتحفظ حقوق العباد.

وللعدل صورة أخرى ايجابية وتتعلق أكثر ما تتعلق بالدولة وقيامها بحقوق أفراد الشعب في كفالة حرياتهم وحياتهم المعيشية حتى لا يكون فيهم عاجز متروك ولا ضعيف مهمل ولا فقير بائس ولا خائن مهدد، وهذه الأمور كلها من واجبات الحاكم (المبارك، د.ت، ٤٥).

٣. التماسك والتكافل الاجتماعي:

حرصت الشريعة على تماسك المجتمع وترابطه، فجاءت التشريعات التي تؤدي إلى تقوية الروابط الاجتماعية، كبر الوالدين، وصلة الأرحام، وحقوق الزوجين والأبناء، والعدل بين الزوجات والأبناء، والنفقة الواجبة لهم، وإصلاح ذات البين، والعلاقة بين الزوجين، وغيرها من التشريعات التي تكفل للمجتمع والأسرة أمنها واستقرارها.كما يقوم فيه القادرون على مساعدة غير القادرين، فالمجتمع فيه الضعيف والمسكين والعاجز والأرامل والأيتام ولذلك جاءت التشريعات بما يكفل احتياجات هؤلاء جميعاً (الهاشمي، ١٩٨٢ ٨٨).

يقول تعالى: (وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ)(الذاريات:١٩)

لقد فرض الله – عز وجل– الزكاة على أغنياء الأمة لترد على فقرائها، وقد كان لهذه الفريضة الأثر العظيم في حفظ المجتمع من الجرائم والسرقات حيث أن منعها يؤدي إلى التباغض والشحناء بين الفقراء والأغنياء، لذا عندما يؤدي الغني حق المال للفقراء فإنه يأمن على ماله من أن تحيق به دعوات المحتاجين، ويأمن من الاعتداء عليها، ويأمن الفقير من الفقر فيعيش المجتمع في أمان.

كما أوجب الله سبحانه– النفقات على الأهل والوالدين والأقربين، وحث على الصدقة والهدية والإطعام وكفالة اليتيم والأرامل، يقول النبي(ﷺ): (أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة، وأشار بإصبعيه) (الترمذي، ١٩٧٥، ج٧، ١٥٣، رقم ١٨٢١)

وقد فرض الله عز وجل حقوقاً كثيرة في أموال القادرين لمجتمعهم ووعدهم بمضاعفة الأجر، وحث على الإنفاق في سبيل الله وما ينفع المجتمع، فدعا إلى توقيف الأوقاف، وأوجب الوفاء بالكفارات والنذور والوصايا وزكاة الفطر، ودعا إلى الإنفاق بوجه عام لما فيه خير المجتمع وتماسكه وترابطه، فتحقيق العدالة الاجتماعية تذيب الطبقات وتقضي على عبودية الإنسان لأخيه الإنسان، وتعمل على توزيع الثروات، ومكافحة الجوع والفقر، ونصرة المظلوم والتعاون ونبذ الفرقة (عبد العال، ١٩٩٧، ٦٤).

٤. الأمن الاقتصادي:

حث الإسلام على العمل وعده واجباً على القادر عليه، ونظمت الشريعة – المعاملات المالية بين الناس، فأحلت البيع، وحرمّت الربا، وأكل أموال الناس بالباطل، كما حرمت الغش والغبن والتدليس والاحتكار والميسر والمتاجرة بالمحرمات التي تفسد حياة الناس وتضر بهم، وأمرت بالسماحة والتيسير على الناس والصدق في المعاملة، كما دعت إلى الوفاء بالعقود وتوثيقها، والإشهاد عليها مما يحفظ الحقوق

المالية ويمنع أسباب النزاع، كما دعت إلى الزكاة والصدقات وإطعام الطعام والهبات والوصايا المالية التي تنفع المجتمع وغيرها من التشريعات التي هدفت إلى تحقيق الأمن والاستقرار، كما دعت إلى توفير فرص العمل للقادرين عليه وعدت ذلك واجباً على الدولة من خلال إنشاء مشاريع استثمارية وتنموية تكفل توفير العمل لأكبر عدد من المواطنين، فإن لم تستطع تأمينه فيجب أن تؤمن لهم رواتب تسد حاجاتهم، إذ أن الفقر هو من الأمور التي تؤدي لتقويض المجتمعات، فقد يلجأ الفقير إلى السرقة أو النهب أو ارتكاب الجرائم لتأمين حاجاته مما يؤدي إلى الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار ونشر الخوف بين الناس، وهذا يدل على ارتباط الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إذ أن انتشار هذه الظاهرة في المجتمع تؤثر على جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (عمارة، ١٩٩٨، ١٠٠، ١٠١).

٥. الحرية:

فالإسلام يمنح الحرية الفردية في أجمل صورها، والمساواة الإنسانية في أدق معانيها، ولكنه لا يتركها فوضى، فللمجتمع حسابه، وللإنسانية اعتبارها، وللأهداف العليا للدين قيمتها، يقرر مبدأ التبعة الفردية، ويقرر إلى جانبها التبعة الجماعية، والتي تشمل الفرد والجماعة بتكاليفها، وهذا ما يدعى بالتكافل الاجتماعي (المبارك، د.ت، ٤٦)' وبهذا تظهر ميزة الحضارة الإسلامية لانطلاقها من معرفة الإنسان بخالقه وتطبيقه لتعاليمه، وحينما تظهر آثار الإيمان وتوقظ في النفوس مكامن الخير وتنبعث فيها صفات التواضع وحسن العشرة والمعاملة الحسنة ويشيع بينهم الحب ويقوى بينهم الإخاء والتضامن وتنتزع من قلوبهم البغضاء والأحقاد، ينطلق الإسلام إلى غايته وأهدافه لبناء مجتمع متماسك قوي.

لقد كفل الإسلام للفرد الحق في حرية إبداء الرأي والتعبير، واعتبر ذلك من حقوق الإنسان، فهي وسيلة تستهدف إصلاح المجتمع وتنظيم مؤسساته، والنهوض بها وتطويرها بما يحقق الصالح العام، فالحق في الرأي ليس ترفاً بل هو شرط لخلق مجتمع حر، ومناخ للتواصل والتفاهم بين أبناء المجتمع، وإن إشاعته وسيلة للرقي بالمجتمع وتحقيق السلام الداخلي والأمن الاجتماعي وجلب الطمأنينة في النفوس (عمارة، ١٩٩٨، ٨٣).

٦. القوة:

وهي الحزم في ضبط الأمور وحل المشكلات، والجد في تصحيح الأخطاء ومعالجتها، وعدم التهاون والتساهل في كل ما يعكر صفو الأمن ويدنسه، أو يحاول

العبث به سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الفكري أو الاقتصادي، وغير ذلك من مجالات الأمن وأنواعه (عمارة، ١٩٩٨، ٨٤).

كما يعني الحزم في تطبيق نظام العقوبات من حد وقصاص وتعزير وعدم التهاون فيها أيّاً كان مرتكبها، فالجميع سواء أمام القانون الإسلامي، قدوتنا في ذلك النبي ﷺ وقد أشرنا في ثنايا هذا البحث عن موقفه من المرأة المخزومية التي سرقت فقال: « أيها الناس، إنما هلك الذين كانوا من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم سرقت لقطعت يدها" (البخاري، ١٩٨٧، م٤، ج٨، ١٦) فنجد أن النبي ﷺ يعلّم المسلمين أن الحدود لا شفاعة فيها، وأن لا تهاون في تطبيق العقوبات لحفظ حقوق الناس وتحقيق الطمأنينة لهم، فالحزم في تطبيق العقوبات على مرتكبيها هو منهج النبي ﷺ وخلفائه من بعده رضوان الله عليهم، لأن من أمن العقوبة أساء الأدب، وفي الأثر المروي عن عثمان بن عفان أنه قال: " إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن " (ابن تيمية، ٢٠٠٤، ٢٣٥).

المحور الثاني: رؤية ابن خلدون للأمن الاجتماعي وتطبيقاتها في الواقع المعاصر

أولاً: نشأة ابن خلدون:

ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خالد (خلدون) الحضرمي المؤرخ الشهير ورائد علم الاجتماع الحديث الذي ترك تراثا مازال تأثيره ممتدا حتى اليوم.

ولد بتونس في [غرة رمضان ٧٣٢هـ = ٢٧ من مايو ١٣٣٢م] وعاش في الجزائر، كانت أسرة ابن خلدون و التي تنحدر من أصول عربية كما ذكر في كتاباته أسرة ذات نفوذ في إشبيلية في الأندلس. هاجر بنو خلدون إلى تونس التي كانت تحت حكم الحفصيين يعد من كبار العلماء الذين أنجبهم المغرب العربي، إذ قدم نظريات كثيرة جديدة في علمي الاجتماع والتاريخ، بشكل خاص في كتابيه: العبر والمقدمة. وقد عمل في التدريس في بلاد المغرب، بجامعة القرويين في فاس، ثم في الجامع الأزهر في القاهرة، والمدرسة الظاهرية، وغيرها من محافل المعرفة التي كثرت في أرجاء العالم الإسلامي المختلفة خلال القرن الرابع عشر نظراً لحض الدين الإسلامي الحنيف للناس على طلب العلم. وقد عمل ابن خلدون في مجال القضاء أكثر من مرة، وحاول تحقيق العدالة الاجتماعية في الأحكام التي أصدرها، ونشأ ابن خلدون في بيت علم ومجد عريق، فحفظ القرآن في وقت مبكر من طفولته، وقد كان أبوه هو معلمه الأول، كما

درس على مشاهير علماء عصره، من علماء الأندلس الذين رحلوا إلى تونس بعدما ألم بها من الحوادث، فدرس القراءات وعلوم التفسير والحديث والفقه المالكي، والأصول والتوحيد، كما درس علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة وأدب، ودرس كذلك علوم المنطق والفلسفة والطبيعية والرياضيات، وكان في جميع تلك العلوم مثار إعجاب أساتذته وشيوخه (الطباع، ١٩٩٧، ٣٠).

ثانياً: ابن خلدون مستشرفا المستقبل:

درس ابن خلدون المجتمع بناء على الواقع والمناخ الاجتماعي الذي كان يعيش فيه وقد لاحظ من خلال الملاحظة بالمشاركة أهم العوامل التي تقود البناء الاجتماعي إلى الاستقرار ونقيضه أي اللااستقرار والتفكك، وقد افرد في مقدمته الشهيرة تحليلا يبين أهمية العصبية وعلاقتها بالإدارة السياسية وأهمية البناء الاقتصادي للدول وعلاقة كل ذلك بالمنظومة القيمية والأخلاقية داخل المجتمع.

وأوضح كيف يكتسب الفرد صفات يتميز بها عن غيرة من الأفراد في قول أن الإنسان ابن عوائده ومألوفة، لا طبيعته ومزاجه، إن ابن خلدون قد قرر في مفهومه هذا للتنشئة أن البيئة تفعل بالإنسان ما لا تفعله الوراثة وقد فسر بمفهومه هذا السبب في أن أهل البدو أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر، الذين القوا جنوبهم على مهاد الراحة والدعة، وانغمسوا في النعيم والترف وهو الاجتماع الإنساني والعمران البشرى. (الساعاتى، ١٩٧٢)

إن التغيير الاجتماعي عند ابن خلدون أمر طبيعي لا بد من حدوثه ولا سبيل إلى منعه، لأنه يتحرك في نظام لا مرد له، وأن هذا التغيير يبدأ في حركة دائرية عندما أشار إلى ذلك بقوله فإذا استولت على الأولين الأيام، وأباد غضراءهم الهرم، فطبختهم الدولة، وأكل الدهر عليهم وشرب، بما أرهف النعيم من حدهم، واستقت غريزة الترف من مائهم، وبلغوا غايتهم من طبيعة التمدن الإنساني والتغلب السياسي وهذه الحتمية لا مفر منها، حيث تحصل في الدولة طبيعة الهرم، ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه ولا يكون لها علاج منه إلى أن تنقرض وهذا التغيير له أسبابه ومحدداته ونتائجه وأشكاله، فقد يكون بطيئا في ظهوره، وربما يكون عنيفا، كما حدث في الربيع العربي، وقد تحدث ابن خلدون عن التغيير، وأفرد له مصطلحات تدل في معناها على جوهره، مثل انقلاب، ثورة، تقلب، تبدل فيقول: "فتبدلت تلك الأحوال وانقلبت بها العوائد إلى ما يجانسها أو يشابهها وإلى ما يباينها أو يباعدها. (عبد الشافي، ٢٠١٦).

وإذ كنا نسلم أن التيارات الفكرية وما يتبعها من تغيير في المجتمع تتأثر بالفكر الذي تعيشه تلك المجتمعات ويحيط بظروف عصرها، لذا فإن الظروف التي أحاطت بابن

خلدون قد شكلت تصوراته الفكرية والعلمية بلا شك. والآن وقد مضت على وفاته ستة قرون، فإنه لا زال يعد رائداً ومؤسساً في دراسة حركة المجتمع وتغيره، وإن آراءه ونظرياته السوسيولوجية مازالت تمثل أسساً مهمة في دراسات الكثير من الباحثين العرب وغير العرب (الملاح، ٢٠٠٧).

وقد أشار ابن خلدون إلى خطورة عدم رضا المواطن من أداء الحكومات وعدم قربها من الرعية والذي يشجع في النهاية جماعات أخرى لتنقض على الحاكم كما أشار إلى انتشار الفساد فيها والرذيلة في المدينة والمجتمع الحضري مما يدفع بتشكيل جماعات مسلحة تستخدم العنف لإسقاط الحاكم وتغيره. تحليل أقرب ما يكون بما تراه أعيننا وتفسره عقولنا عن موجات التغيير التي يمر بها عالمنا العربي والإسلامي المعاصر في القرن الحادي والعشرين. بل خلال السنوات القليلة الماضية.(فطاير، ٢٠١٢)

كان ابن خلدون من أوائل من بين العلاقة بين الانحلال أو الاختلال الأمني والتدهور الاقتصادي وانهيار الدولة بقوله: إن أمن الجماعة المسلمة في دار الإسلام وصيانة النظام العام الذي نستمتع في ظله بالأمان و مزاولة نشاط الخير في طمأنينة، وذلك كله ضروري وأمن الأفراد لا يتحقق إلا به. (ابن خلدون، المقدمة).

وقد بين بركات(٢٠١٢) أن المرتكز الأساسي لمفهوم الأمن عند ابن خلدون، هو العصبية، ذلك باعتبارها العنصر الأساسي لقوى الوحدة السياسية وقيام الاجتماع الإنساني، وهي الإحساس المشترك العام الذي يشعر به الأفراد، تجاه ما يربطهم من نسب أو قرابة أو دم أو صلة رحم، وما تقتضيه علاقات الجوار والولاء والحلف أو رفع الظلم، وغير ذلك من مظاهر متعددة تسهم في تحقيق الروابط الاجتماعية والسياسية والتضامن بصفة عامة.

لم يغفل ابن خلدون وهو يتحدث عن ظاهرة التغيير من الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى قيامها، محذراً في الوقت نفسه ولاة الأمور منها، ومبيناً أن هذه الأسباب هي التي تؤدي إلى ضعف الدولة وتدهورها، ومن ثم تبدأ المطالب بالتغيير، ومن هذه الأسباب، الظلم والترف الذي يتعدى حدوده، علاوة على العوامل الاقتصادية التي تؤدي دورها الفاعل في التغيير. (العجيلي، ٢٠١٨)

ثالثاً: مقومات قوة الدولة وأمنها الاجتماعي من وجهة نظر ابن خلدون:

١. الأمن الاقتصادي للمجتمع في فكر ابن خلدون:

ينبغي أن نؤكد أن بحث المسائل الاقتصادية في المقدمة لم يكن مستقلا في دراسته العامة عن الاجتماع البشري في إطار التاريخ، بل كان جزءا لا يتجزأ منه وفي بعض الحالات جاء بحث بعض المسائل الاقتصادية مستقلة لا بصفة عارضة وفي حالات أخرى تعمد ابن خلدون أن يفرد بعض الفصول لمناقشة بعض المسائل الاقتصادية مناقشة منطقية مستفيضة ويقوم بعملية تحليل للأسباب بغرض الوصول إلى نتائج محددة في النهاية. (أحمد، ٢٠٠٣)

ولقد لاحظ ابن خلدون أن الضرائب القليلة ينتج عنها انتعاش اقتصادي، بالنظر إلى كثرة المتحصل منها لهذا الانتعاش. إن قلة الضرائب تساعد على دفع عجلة التطور إلى الأمام وتنعش العمران وتضاعف دخل الدولة وثروة المجتمع، وبالمقابل فإن إرهاق الأفراد بالضرائب وزيادة معدلها ينتج عنه الركود الاقتصادي ويشجع الأفراد على التهرب من الضرائب، وبالتالي يقل مجموع المتحصل منها، لعجز الدولة عن جمعها بسبب الإغراق في البذخ والترف وكثرة أجور الجند المأجورين. (حميش، ٢٠٠٦)

اهتم ابن خلدون بموضوع العمل كسبب من أسباب المعاش، فقد حاول ابن خلدون أن يجعل العمل نظرية مستقلة قائمة بذاتها، وإدراكاً منه بأهمية العمل فقد جعله الأساس في تحديد قيم الأشياء من سلع و منتجات، وهو مصدر كل الثروات، وبدونه يستحيل أن يوجد إنتاج، فهو يقول: اعلم أن الكسب إنّما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التّحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو تفي ناوله وابتغائه من وجوهه (ارشيد، ٢٠١٢)

يقول ابن خلدون: اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، وأنه وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملةً بدخوله من جميع أبوابها، وإن كان الاعتداء يسيراً كان الانقباض عن الكسب على نسبته والعمران و وفوره.(مقدمة ابن خلدون)

لقد كان الإنسان محورا لعملية التنمية الاقتصادية في فكر ابن خلدون، وأن الاجتماع الإنساني هو عمران العالم، وما ينشأ عن ذلك من دول، واشترط صلاح الإدارة، وتوافر الأمن والأمان لحصول أي تنمية، وتبدأ هذه التنمية عند ابن خلدون من أدنى مستوى في تأمين الكفاية، لتنتهي بأعلى مستويات لها بالكماليات والرفاهية، وفق شروط من النشاط الاقتصادي، ونظريات القيمة وتوزع السكان وتكافلهم وتوفر

مقومات العمران في ظل سياسات تنموية حكيمة وإدارة عادلة تحفظ للمواطنين حقوقهم. (عابدين و المصري، ٢٠٠٩)

ويقرر ابن خلدون أن الإنسان "بطبعه" مفتقر إلى أشياء أساسية لا غنى له عنها لكي يبقى حيًا ويحافظ على نوعه. وهذه الأشياء الأساسية هي الغذاء الضروري والملبس اللازم والسلاح الذي يدافع به عن نفسه، و يمكن القول بأن ابن خلدون يتكلم هنا عن الحاجات "الأساسية" للإنسان. ونقول "أساسية" بمعنى أنه لا يسبقها شيء في الترتيب من حيث الضرورة للبقاء أو الحفاظ على النوع، وهي "ضرورية" بنفس هذا المعنى. ومن الحاجات الأساسية أو الضرورية للبشر تتفرع احتياجات أخرى يمكن القول بأنها ثانوية من حيث أنها ليست مطلوبة في حد ذاتها لبقاء الإنسان أو حياته ولكنها لازمة مع ذلك لإنتاج الحاجات الأساسية. (أحمد، ٢٠٠٦)

ومما لا لبس فيه أن أبرز عوامل التي قادت إلى انتفاضات داخل المجتمعات العربية كانت الضغوط الاقتصادية الشديدة التي يرزح تحتها السواد الأعظم من المجتمعات العربية في ظل مناخ سياسي يتسم بالفساد وخنق الحريات وتراكم الفشل في إخراج العرب إلى العالم المتحضر (البكري، ٢٠١٢)

إن النسبة الأكبر من الدول العربية التي شهدت خروج الشعب إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة كانت تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة، حيث انخفض متوسط دخل الفرد بصورة كبيرة وأدى ذلك إلى تآكل الطبقة المتوسطة زيادة عدد الأفراد المنتمين إلى الطبقات الفقيرة والمعدمة في البلاد، كذلك كانت تشهد تلك الدول حالة من الغلاء في الأسعار وكان أغلب أبناء الشعب عاجزون عن توفير متطلبات الحياة الأساسية خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بالدول العربية، وما زاد الأمر سوءاً أن تلك الأوضاع لم تكن ناتجة عن قلة الموارد الاقتصادية بل جاءت مترتبة في الأساس على سوء الإدارة والفشل في استغلال تلك الموارد، ومن ثم يمكن اعتبار ذلك أحد الدوافع القوية التي أدت في النهاية إلى حالة من الاضطراب في كثير من الدول العربية. (حسين، ٢٠١٧)

٢. العدل والظلم في فكر ابن خلدون:

إنّ العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية يمثّل المدخل الأهم، الذي يُمكّن من توفير الكرامة للإنسان، ويحفظ له قيمته وعزته، ويحمي الفئات المهمشة والمعوزة من ويلات الفقر المدقع، ويعمل على إعادة إدماجهم في المجتمع. ويؤدي توطين العدالة الاجتماعية أيضا إلى تحقيق مشاركة عادلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظرا

لما توفره من مساواة في الفرص، ورفع الشروط التي تسبّب عوائق لفئات معيّنة دون غيرها. (العرباوي، ٢٠١٦)

يقول ابن خلدون في المقدمة و بالتحديد في الفصل الثالث و الأربعون الذي عنوانه (في أن الظلم مؤذن بخراب العمران) جباة الأموال بغير حقها ظلمة و المعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها ظلمة والمانعون لحقوق الناس ظلمة وخصاب الأملاك على العموم ظلمة ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم وهو ما ينشا عنه من فساد العمران وخرابه وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين و النفس و العقل النسل والمال.

والذي ينظر بإمعان وعمق في حالات أو الثورات الاجتماعية في أنحاء الأرض في الماضي والحاضر؛ يُدرك تكامل مفهوم الأمن الاجتماعي، ويُدرك أن مفتاحه هو الحرية، والحرية منشؤها العدل، وأن غياب العدل والحريات هو الذي يفتح أبواب التمرد والصراع الطائفي والطبقي والاجتماعي على مصراعيه، وأنه لم تحل تلك الإشكالات في الماضي، ولن تحل في الحاضر والمستقبل بسبب بتراجع القانون والعدل. (المدني، ٢٠١٣)

وتتعدد أسباب الظلم في العالم العربي حسب تقرير (الإسكوا، ٢٠١٦) حسب التقرير الصادر عن الأمم المتحدة، لكن جذوره حسب التقرير تعود إلى قرن مضى وتحديدا إلى نشأة الدول العربية بشكلها الحالي. فكثير من هذه الدول نشأت ضعيفة في بُنى أجهزتها الإدارية، فولدت بعجز هيكلي في بنيانها. وتداخلت المنظومة الأمنية والسياسية مع منظومة اقتصادية اختزلت اقتصاد الدولة بمراكز نفوذ السلطة ورهنت الاقتصاد الخاص بشبكات المتنفذين. وقد رسم هذا التحالف غير الحميد بين السلطة المالية والسلطة السياسية معالم أدوات ظلم اقتصادية تتمثل في تغلغل شبكات نفوذ اقتصادية في مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص تضع اليد على أهم مفاصل اقتصاد البلاد، ومركزة سياسات التنمية والتخطيط والبناء لتسهيل استغلالها وامتصاص مخصصاتها، وخنق المبادرات الخاصة وإلغاء الدور المجتمعي في التنمية. وكانت النتيجة الأولى لهذه السياسات مؤسسة الفساد والظلم وتأصيل التبعية الاقتصادية وتهزيل الدور التنموي للدولة وإضعاف قدرتها على إنتاج الطاقات البشرية واستثمارها.

٣. البناء التربوي والتعليمي في فكر ابن خلدون:

يقول ابن خلدون، ومن كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين أو المماليك أو الخدم سطا عليه القهر وضيق على النفس انبساطها وذهب بنشاطها ودعاه إلى

الكسل وحمله على الكذب والخبث وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفا من انبساط الأيدي بالقهر عليه وعلمه المكر والخديعة لذلك وصارت له هذه عادة وخلقا وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمدن وهي الحمية والمدافعة عن نفسه أو منزله وصار عيالا على غيره في ذلك بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل فانقبضت عن غايتها ومدى إنسانيتها فارتكس وعاد أسفل سافلين، وهكذا وقع لكل أمة حصلت في قبضة القهر ونال منها العسف. واعتبره في كل من يملك أمره عليه ولا تكون الملكة الكافلة له رفيقة به. وتجد ذلك فيهم استقراء. (مقدمة ابن خلدون)

ويرى ابن خلدون أن للتربية أهدافاً هي:

أ- إعطاء الفرصة للفكر لكي ينشط.

ب- إعطاء الإنسان الفرصة لكي يحيى حياة طيبة في مجتمع راق متحضر.

ج- إعطاء الإنسان الفرصة لكسب الرزق وتنمية الخصال الحميدة فيه ويعتبر أن الأساس في التعلّم القرآن الكريم (الحربي، ٢٠١٥)

لقد رسم الطريق الذي وضحه ابن خلدون لتواجد الإنسان في مجتمع متحضر تظهر فيه قوة الدولة من خلال قوة نظام التربية، لأنها مقوم لشخصية الفرد فإذا تربى تربية صالحة منذ صغره، فإنه يكون ثمرة لمجتمعه و دولته ويفيد غيره، أما إذا تربى تربية غير صالحة أو أنه لم يتعرض للتربية حتى فسيكون عاله على الدولة والمجتمع و لا يعتمد عليه، والنتيجة فرد مستبد متغطرس لا يفقه شيئا من العلوم والمعارف وعديم المسؤولية. فالتربية تجعل الفرد يحافظ على وطنه وعائلته ودينه ويعرف حقوقه و واجباته. أما فيما يخص مجال العلم والتعليم يرى ابن خلدون أنهما ضروريان حيث يقول: في الوقت الذي تؤدي فيه الصنائع وظيفة حياتية ومعيشية للأفراد والجماعات و في نفس الوقت تقوم بدور بنائي تكويني على طريق اكتساب العقل الفريد وتكوين الملكة، فأن هذا العقل أو الملكة الناتجة عن الصناعة والمتولدة عنها لا تتكون، فلا بد لها من ممارسات فكرية وعملية لكي تفعل فعلها البنائي والتكويني في ذاته كفرد وبالتالي في كيان المجتمع (شمس الدين، ١٩٩٠).

لقد صادف الشباب العربي مشاكل تربوية وتعليمية أدت إلى التناقض بين القيم والمجتمع أي ما بين ما يجب أن يكون وبين الممارسة الفعلية. كما أدى التغير الاجتماعي الحاصل إلى جعل الشباب يفقدون الهوية الذاتية بسبب بعدهم عن ثقافة الأمة وتراثها و تقاليدها وعقيدتها. وأصبح منهم المتغرب الذي يعيش كما تعيش الحياة في البلدان الغربية بتشويه قليل أو كثير.ومنهم من حاول مسك العصا من وسطها فازداد تشويشا ومنهم من يحاول الحفاظ على شخصيته بما فيها من قيم دينية واجتماعية

فصار كالماسك على الجمر مما جعل الكل يعيش في غربة وهو في وطنه (إبراهيم، ١٩٩٩).

ويلاحظ أن السياسة التعليمية في الشرق الأوسط والدول العربية غالبا ما تسير بشكل تقليدي في التلقين وعدم إعطاء الطالب فرصة للتفكير المفتوح، وهناك عدم الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات مما يعني أن أزمة البحث العلمي في العالم العربي تعني التخلف العربي عن ركب الحضارة والنهضة العلمية. (أبو بكر، ٢٠١٢).

إن غياب الفلسفة والسياسة التربوية أو غموضها وعدم تبلورها في أذهان مختلف الفاعلين الاجتماعيين والمجتمع بصفة عامة يعيق العملية التربوية للاضطلاع بدورها الأساسي وهو تنمية الثروة البشرية وحسن توجيهها خدمة لصالح الأفراد و المجتمع، بل ويترك الباب مفتوح أمام مختلف الإجراءات الميدانية، الجزئية، غير المنسقة والتي تمليها في غالب الأحيان متغيرات طارئة وبالتالي لا تفي بالغرض المطلوب. وتقتضي نجاعة هذه الفلسفة صياغة مفهوم متكامل للإنسان/المواطن/الفرد ولأهداف تكوينه وتأهيله للاندماج في محيطه الاجتماعي وللتكيف مع مختلف المعطيات المتجددة لعصر سريع التغير والتحول. (محسن، ٢٠٠٢).

وللأسف فقد تحولت المدرسة العربية ومن بعدها الجامعة إلى بركة آسنة لا يتجدد ماؤها. ومهما قيل عن كثرة عدد الجامعات في العالم العربي وتزايد أعداد الخريجين عاما بعد عام، فإن ذلك لا ينفي صحة الكلام عن انهيار التعليم وتحول الجامعة إلى مؤسسة تفرخ الخريجين الذين يضافون إلى الكتلة الشبابية الضخمة من العاطلين عن العمل دون أن تكون لدى كثير منهم المؤهلات الحقيقية للمنافسة في سوق العمل المتطلبة في عالم معولم تسعى فيه الشركات إلى استقطاب أصحاب المواهب والمؤهلين علميا ومعرفيا، لا أولئك الذين تربوا في بيئة تعليمية يخنقها القمع ومحاربة المواهب. والدلالة على ذلك أنه ليس هناك جامعة عربية واحدة يمكن القول إنها من بين أفضل مائة جامعة في العالم، رغم وفرة المال ووجود العقول والكفاءات التي تستطيع أن تنهض بالتعليم الجامعي وتطوره. لكن المال يذهب إلى أماكن أخرى، والكفاءات تهاجر إلى حيث تستطيع أن تفكر بحرية وتطور معرفتها وتقوم بأبحاثها العلمية التي تسهم في تطور المعرفة في بيئات تعليمية أخرى لا يخنقها القمع وهيمنة أجهزة الأمن على قطاعات الحياة جميعها. (صالح، ٢٠١١).

وقد أكد تقرير (المرصد العربي للتربية، ٢٠١٢) في مجمل النتائج التي عرضها عن حال التربية والتعليم في الوطن العربي الى حاجة الأنظمة التربوية العربية لعملية مراجعة شاملة للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء تدني مستويات الأداء في مجالات معرفية حيوية وأساسية لبناء رصيد بشري قادر على رفع تحديات المستقبل.

فالمنطقة العربية تحتاج وإن بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر، إلى الإقرار بأن السياسات التربوية التي تمر اعتمادها تنقصها الفاعلية، وأن مخرجاتها ليست في المستوى المأمول ويمكنها من المنافسة عالميا ويحقق لها الأمن المعرفي.

خاتمة:

حاولت الدراسة التعرف على بعض العوامل التي تقود إلى الأمن الاجتماعي وفق رؤية ابن خلدون، من خلال تناول أفكار ابن خلدون المذكورة في فصول المقدمة من هذا الجانب، وبيان مدي صلاحية رؤية ابن خلدون في الحفاظ على تماسك وقوة مجتمعاتنا العربية في الوقت الحاضر من خلال ربط تلك الأفكار بالعوامل التي تُضعف مجتمعاتنا اليوم، في تتبع وغوص في تفاصيل العمران البشرى ومقومات قوة وضعف الدول وعوامل تفككها وعوامل التغير الاجتماعي داخل مجتمعاتها من خلال لفت الانتباه إلى أهمية قوة النظام الاقتصادي والنظام التعليمي والتربوي والقانوني باعتبارها من أهم الأنساق من وجهة نظر ابن خلدون في المحافظة على الأمن الاجتماعي بالضد من السير نحو انهيار المجتمعات والدول ونشوب الأزمات داخلها.

توصيات الدراسة:

١. توصي الدراسة بالاهتمام بما قدمه الفكر الاجتماعي تاريخيا ومحاولة ربطه بالحداثة والمعاصرة لاستشراف المستقبل وتجنب الظواهر الاجتماعية السلبية التي تقود المجتمعات إلى التفكك أو العنف أو الانهيار.
٢. تعزيز جملة من القيم داخل الإنسان العربي وفي مقدمتها العدل من خلال تطبيق منهج الشفافية وإقصاء الفساد والفاسدين.
٣. الاهتمام بالنظام التربوي والتعليمي وتحديث أساليب التدريس في المدارس والجامعات بعيدا عن أسلوب التلقين ودعم ميزانيات البحث العلمي في الأقطار العربية.
٤. إصلاح المنظومة التربوية لتستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة وفي مقدمتها تعريب العلوم والترفيع في ميزانيات البحث العلمي حتى لا يبق في حدود محتشمة أي ٢% وهي النسبة التقريبية لميزانية البحث العلمي في سائر الأقطار
٥. تعزيز ثقافة القانون من خلال التطبيقات الفعلية على ارض الواقع لإسقاط أي مناخ يتعلق بالواسطات والمحسوبيات تحت مظلة النزاهة والشفافية.
٦. التركيز على الجانب التنموي في إطار رؤية تشمل كل الإمكانيات العلمية والمادية والخبرات لبناء مجتمعات قوية متماسكة تسير نحو التقدم والرفاه.

المراجع:

١. إبراهيم، مفيدة. (١٩٩٩). أزمة التعليم في الوطن العربي، دار المحلاوي للنشر، عمان.

٢. ابن حنبل، أحمد. (٢٠٠١). مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٣. البخاري (محمد بن إسماعيل). (١٩٨٧). صحيح البخاري، ط٣، تحقيق مصطفى البنا، بيروت، دار ابن كثير.

٤. ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم)، (٢٠٠٤). مجموع الفتاوى، المملكة العربية السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٥. أبو بكر، مهدي (٢٠١٢)، الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد ٣٦١٥ بتاريخ ٢٢ يناير .

٦. أحمد، عبد الرحمن يسري. (٢٠٠٦). إسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الاقتصادي، دراسات إسلامية اقتصادية، جامعة طنطا، مصر.

٧. أحمد، عبد الرحمن يسري. (٢٠٠٣). تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية.

٨. أرشيد، محمود. (٢٠١٢). إسهامات ابن خلدون في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مؤتمر ابن خلدون علامة الشرق والغرب، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٩. الاسكوا. (٢٠١٦). الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل، تقرير صادر عن الأمم المتحدة، مكتب بيروت.

١٠. آل عيون، عبد الله محمد (١٩٨٥) نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، دراسة تحليلية وتطبيقية، دار البشير، عمان.

١١. الأمم المتحدة. (٢٠١١). تقرير لجنة الحماية الاجتماعية.

١٢. الباشا، فائزة. (٢٠٠٦). الأمن الاجتماعي والعولمة، المركز العالمي للأبحاث والدراسات، طرابلس.

١٣. بركات، علي أسعد (٢٠١٢)، الأمن الاجتماعي /دراسة حالة، وزارة الثقافة، دمشق.

١٤.البكري، جواد. (٢٠١٢). الثورات العربية، ربيع عربي بخريف اقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد.جامعة بابل، العراق.

١٥.البناء، ذكرى جميل. (٢٠٠٥). العائلة والأمن الاجتماعي، مجلة علوم إنسانية، العدد ٢٢، يونيه.

١٦.الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى). (١٩٧٥). سنن الترمذي، ج٤ تحقيق: إبراهيم عطوة، القاهرة، مطبعة الحلبي.

١٧.التميمي، عماد محمد رضا علي، والتميمي، إيمان محمد رضا علي. (٢٠١٢). الأمن الاجتماعي ضبط المصطلح وتأصيله الشرعي، مؤتمر "الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي" كلية الشريعة،جامعة آل البيت، -١٤/ شعبان/ ١٤٣٣هـ الموافق ٣-٤/ تموز .

١٨.الحربي، هيا تركي. (٢٠١٥). آراء ابن خلدون التربوية، شبكة الألوكة الالكترونية.

١٩.الحربي، سليمان عبد الله. (٢٠٠٨). مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت.

٢٠.الحسن، إحسان. (١٩٨٥). البناء الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت.

٢١.حسين، محمود. (٢٠١٧). ثورات الربيع العربي: لماذا قامت؟ وما النتائج التي ترتبت عليها؟، مقال منشور على موقع لماذا الإلكتروني.

/ https://www.limaza.com

٢٢.حميش، عبد الحق. (٢٠٠٦). الفكر الاقتصادي عند العلامة بن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة، مجلة دراسات إسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، السعودية.

٢٣.الخادمي، نور الدين. (د.ت). القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٢١، العدد ٤٢.

٢٤.خليل، منى عطية خزام. (٢٠١٠). شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٢٥.خليل، منى عطية خزام. (٢٠١١). التخطيط لمواجهة التمييز النوعي للمرأة كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثلاثون.

٢٦.دوفاني، سعاد. (٢٠١٥). الإنسان والقيم عند ابن خلدون، النور للدراسات الحضارية والفكرية، اسطنبول.

٢٧.زهران، حامد عبد السلام. (١٩٨٨). الأمن النفسي والاجتماعي دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي، ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد التربويين العرب، بغداد.

٢٨.الساعاتي، حسن. (١٩٧٢). علم الاجتماع الخلدوني :قواعد المنهج، طبعة 2، دار النهضة العربية، بيروت.

٢٩.شمس الدين، عبد الأمير. (١٩٩٠). الفكر التربوي عند إبن خلدون و إبن الأزرق، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.

٣٠.صالح، فخري (٢٠١١)، من أهداف الربيع العربي إصلاح التعليم، مقال منشور في صحيفة الدستور الأردنية.

٣١.الطباع، عمر فاروق (١٩٩٧). ابن خلدون، بيروت، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر.

٣٢.عابدين، محمد يسار و المصري، عماد (٢٠٠٩)، الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون، دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، دمشق.

٣٣.عبد الشافي، عصام (٢٠١٦)، الثورة والبناء الحضاري عند ابن خلدون، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٣٤.عبد العال (١٩٩٧)، التكافل الاجتماعي في الإسلام، الشركة العربية للتوزيع، القاهرة.

٣٥.العجيلي، خميس غربي حسين. (٢٠١٨). حتمية التغيير في فكر ابن خلدون: دراسة سوسيولوجية لظاهرة التغيير في التاريخ العربي، جامعة فيلادلفيا، المؤتمر السابع عشر، كلية الآداب، الأردن

٣٦.العرباوي، عزيز. (٢٠١٦). مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود.

٣٧.عفيفي، عبد الخالق محمد. (٢٠٠٢). الخدمة الاجتماعية ودورها المعاصر في تحقيق السلام والأمن الاجتماعي، المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٣٨.عمارة، محمد. (١٩٩٨). الإسلام والأمن الاجتماعي، القاهرة، دار الشروق للنشر والطباعة.

٣٩.العمري، محمد. (٢٠٠٩). التربية الأمنية في المنهج الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

٤٠.العنزي، منزل عسران جهاد.(٢٠٠٤). علاقة اشتراك الطلاب في جماعات النشاط الطلابي بالأمن النفسي والاجتماعي لدى طلاب المرحلة الثانوية بالرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، السعودية.

٤١.الفرا، أبو يعلى. (١٩٨٦). الأحكام السلطانية، دار الفكر، بيروت.

٤٢.فطاير، جواد. (٢٠١٢). ورقة مقدمة إلى مؤتمر ابن خلدون علامة الشرق والغرب، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٤٣.الماوردي. (١٩٧٣). أدب الدنيا والدين، ،تحقيق مصطفى السقا،طبعة القاهرة.

٤٤.المبارك، محمد (د.ت)، نظام الإسلام، دار الفكر، بيروت.

٤٥.محسن، مصطفى. (٢٠٠٢). التربية والديمقراطية ومهام التنمية والتحديث في عالم متغير، مجلة دفاتر الشمال، المغرب.

٤٦.المدني، خليل عبد الله. (٢٠١٣). مفهوم التوعية الأمنية، الحلقة العلمية حول التوعية الأمنية / رؤية مستقبلية ، الرياض.

٤٧.المرصد العربي للتربية. (٢٠١٢). تقرير التعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٤٨.مصطفى، أحمد عبد الرسول محمد. (٢٠٠٨)، التربية الأمانية في الإسلام، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٤٩.الزغبي، أحمد. (د.ت) مقدمة ابن خلدون، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت.

٥٠.الحجري، أحمد. (٢٠١٤). بعض سمات الشخصية وعلاقتها بالرهاب الاجتماعي لدى طلبة جامعه نزوى في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه نزوى، مسقط، سلطنة عمان.

٥١. الركيبات، أمجد.(٢٠١٥). درجة الرهاب الاجتماعي وعلاقتها بمستوى التحصيل الدراسي والنوع لدى طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن، المجلة الدولية المتخصصة، ٤(٢)، -١٣.

٥٢. المومني، فواز وجرادات، عبد الكريم. (٢٠١١). الرهاب الاجتماعي لدى الطلبة الجامعيين، الانتشار والمتغيرات الاجتماعية الديمغرافية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، ٤(١)، ٧١-٨٨.

٥٣. العازمي، عائشة ديحان قصاب. (٢٠١٦). استراتيجيات المواجهة وعلاقتها بالقلق الاجتماعي والتحصيل الدراسي لدى طلاب المرحلة الثانوية بالكويت، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٦٨، الجزء الأول، أبريل.

٥٤. الهاشمي، عابد توفيق. (١٩٨٢). مدخل إلى التصور الإسلامي للإنسان والحياة، دار الفرقان للنشر والتوزيع.

٥٥. الهويمل، إبراهيم. (د.ت). مقومات الأمن في القرآن الكريم، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٥، العدد ٢٩.

٥٦. الهيتي، عبد الستار. (٢٠٠٧). مسؤولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر " الأمن الاجتماعي تحديات وتطلعات " المنعقد في البحرين لعام.

٥٧. هيئة الأمم المتحدة. (٢٠١٠). لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

58. Ozkan. E A, Gul. Ali I.(2016) Evaluation of depression and social anxiety symptoms in obese children, Journal of Psychiatry and Neurological Science, 29, 8-14.

59. Rosenthal, J.(2009). The effect of internet use and treatment sought in individuals diagnosed with social phobia, unpublished doctorial dissertation, Walden University.